

التحليل السوسيو-اقتصادي لنظام الخوصصة في الجزائر

الدكتور: عز الدين بوكربوط

قسم العلوم الإجتماعية ، جامعة جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر

الملخص:

شرعت الجزائر منذ الثمانينيات لتجاوز الأزمة في إصلاح مجالات متعددة بهدف تحقيق التوازنات في ظل اقتصاد موجه و متميز بخصوصية اللاتجزء النسبي المعتمد في قسط كبير منه على منتوج الربيع البترولي ومشتقاته والتوجه نحو اقتصاد سوقى. يترجم إعادة التمركز الحالى لدور الدولة في الاقتصاد بالتخلي التدريجى عن القطاع الإنتاجى بتجسيده في الخوصصة شبه الكلية لمحافظة (القطاع العمومي، التجاري، لكثير من المؤسسات بمختلف أنشطتها) تما مكن الخوصصة من تطوير القطاع الخاص بشكل عام، وتحتة على تجزئة المؤسسات العمومية الكبيرة الحجم (إعادة الهيكلة) وكذا على مستوى أشكالها المختلفة، بيع الأصول، استرجاعها من قبل الأجراء ، الشراكة مع المؤسسات الأخرى.

Résumé

Face à la crise, l'Algérie s'est engagée depuis les années quatre vingt, dans un vaste chantier de réformes afin de rétablir les grands équilibres au sein d'une économie administrée marquée par sa particularité disproportionnelle basée en majeure partie sur les produits tirés de la rente des hydrocarbures et leurs dérivés, et de regagner une économie de marché.

Le recentrage actuel du rôle de l'Etat dans l'économie, se traduit par un désengagement progressif du secteur productif qui se concrétise dans la privatisation graduelle de la quasi-totalité de son portefeuille (secteur public marchand plusieurs entreprises toutes activités confondues).

La privatisation permet alors le développement du secteur privé en générale ainsi elle incite au démembrement des grandes entreprises publiques (restructuration) mais aussi à travers ses *différentes formes, vente des actifs, la reprise par les salariés ainsi que les formes diverses de partenariats avec d'autres entreprises.*

مقدمة:

إن خصوصية القطاع العمومي الوطني نتجت كإجراء عملي وفعلي وكقناعة إيديولوجية راسخة في مشروع الانتقال من نظام اقتصادي موجه ومركزي إلى نظام اقتصادي ليبرالي خاضع لشروط السوق والمنافسة، وكذا كمبرر لتجسيد فعالية المؤسسات الاقتصادية الوطنية كحتمية مفروضة من المحيط الاقتصادي العالمي، فهي بذلك تلغي تماما الاعتقاد الراسخ الذي توقف على أن شرط ضمان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة قائمين على الملكية الخاصة، وتحرير الأسعار وغيرها، وبالتحديد على ضرورة انسحاب تدخل الدولة من تنظيم وتسيير المؤسسات الاقتصادية انسحابا كليا، وهذا ما بدى واضحا في محتوى مخططات التعديل الهيكلي الذي انتهجته السياسة الاقتصادية الجزائرية.

❖ الخصوصية : الحل البديل لنجاعة التسيير

لقد اتجهت سيرورة الإصلاحات التنظيمية والتسييرية الاقتصادية للمؤسسات العمومية الجزائرية، بدءا من التسيير الذاتي، وصولا إلى قوانين الاستقلالية التي عرفتها مرحلة الثمانينيات ثم المرحلة الأخيرة المتميزة بشركات تسيير المساهمات بتفعيل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بضرورة وجوب تخلي الدولة عن المحيط الإنتاجي، وبالتالي انسحابها عن الممارسات الاجتماعية التي تهيكلت في نسق تسيير وتنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية ذاتها، والمحافظة على هذه الأخيرة في فترات العجز عن أداء فعاليتها الإنتاجية والربحية، مما تطلب إعادة بناء الأبنية الاقتصادية العمومية كحتمية لإعادة تجديد ديناميكيتها كقوة محرّكة للتطور الاقتصادي⁽¹⁾ والاجتماعي.

إن تحقيق دافعية هذه القوة، تطلب البحث عن الطبيعة العمومية للملكية وسائل الإنتاج وكذا إعادة النظر في مفهوم دور الدولة باعتباره دورا مضاعفا كمالكة، ومسيرة وقوة عمومية⁽²⁾.

لذا بدأت معالم إيديولوجية الخصوصية تتضح أكثر حينما تم الفصل الراديكالي في دور الدولة بين ما يجب أن تحافظ على ملكيته وما يجب أن تتخلى عن تسييره وقد أدى هذا الفصل ذاته بالفاعلين أصحاب القرار الاقتصادي الوطني إلى إبرام اتفاقية⁽³⁾ (Stand By) سنة 1994 مع صندوق النقد الدولي، وقد حدد البنك العالمي إجراء الخصوصية، بأنه الوسيلة الأساسية لبلوغ أهداف إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتنفيذها سيكون بضمن، سواء بالتسريحات أو بغلاق بعض المصانع، وبالموازاة يمكن إتخاذ بعض إجراءات الحماية الاجتماعية التي تقلل من الصدمة بإعادة توزيع الفائض العمالي، والذي نعتبره مجرد حل سحري نتيجة الانعكاسات التي تهدر لا محالة كل المهارات المكتسبة تاريخيا وتحيلها على البطالة الفنية.

لذا فالخصوصية هي وسيلة تسيير راديكالي في مؤسسات لا تحافظ في هرمها النظامي إلا على المناصب التي تحقق الفعالية المطلوبة، وتختزل كل العمليات الثانوية أفقيا وعموديا ويتم تمويلها الدائري بفضل إمكانياتها المادية الداخلية، وتتحول هذه الوسيلة إلى أداة حينما يتم تسريح العمال بغلاق المؤسسة أو التسريح الجزئي بالمحافظة على بعض العمال دون غيرهم في النشاط الإنتاجي.

تهدف الخصوصية إلى التخفيف من الأعباء المالية، ونفقات المؤسسات الاقتصادية العمومية التي أثقلت ميزانية الدولة، وكذا تدعيم المساهمين من الأفراد القادرين على التسيير ماليا وتكنولوجيا ... الخ، و زيادة إنتاجية المؤسسات وتطوير الأسواق التنافسية، والقدرة على الدخول في سوق دولي بالتكنولوجيا و برؤوس الأموال وتحفيز كل المبادرات الفردية.

فضلا عن ذلك تهدف الخصوصية إلى بيع المؤسسات وتخلي الدولة عن التدخل المباشر في تسييرها، ولكن لا يعني هذا التخلي تغييب الدولة عن محيطها الاقتصادي بعزلها عن عملية الضبط، بل يجب إعادة تحديد دورها في النشاط الذي يوجه إلى تنفيذ سياسة اجتماعية أمنية.

والجدير بالذكر أن معظم المؤشرات الاقتصادية الفعلية خارج قطاع المحروقات كانت ضعيفة أو دون المستوى المطلوب منذ بداية التسعينيات، وتميزت بتراكم عدم دفع مستحقاتها وديونها نظرا لإفلاسها، رغم تدخل الدولة في تغطية عجزها، بالإضافة إلى أن المؤسسات العمومية الضخمة التي تضمن تغطية ثلاثة أرباع (3/4) الإنتاج الصناعي الوطني لم يتم هيكلتها كشرط أساسي لاستمرار الإنتاج على قواعد واضحة، مع تأكيد صندوق النقد الدولي على أهمية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الذي تطلب - طبعا فيما يخص تحديث سلسلة الإنتاج، وممارسات التسيير والتجهيزات- مجهودا كبيرا للخصوصية وبخاصة إذا كان البحث عن الشركاء الأجانب يرتبط بالمشاكل الأمنية (...). فكل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين يجب أن يجدوا حساباتهم: فالجمهور الجزائري لا يجب إشعاره بكونه قد ترك جانبا، والعمال و النقابيين لا يجب أن يدركوا بأن الدولة تعمل على تحطيم الموروث الذي تم بناؤه بمجهوداتهم، و التقنيين في المؤسسات العمومية الذين بدونهم لا يمكن تحديث الجهاز الصناعي، كما لا يجب تهميش مالكي السلطة السياسية لأنهم قادرين على إفشال التجربة"⁽⁴⁾.

والمهم أن النشاط الاقتصادي وإنتاجية المؤسسات الاقتصادية العمومية بخاصة ترتبط بدرجات استقرار البيئة الخارجية والأمن الاجتماعي الذين يحققان ضمان استمرارية ذلك النشاط وتلك الإنتاجية.

والواقع لم تتلق الاتجاهات التي فرضت خصوصية القطاع العمومي الاقتصادي أية مواجهة أو رفضا من قبل الفاعلين الاجتماعيين، إذ لم يهيا لها مناخا اقتصاديا واجتماعيا ملائما سواء من الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم أو من العمال المنفذين، الذين اكتسبوا رصيذا عمليا وميدانيا هائلا بداخل نسيج صناعي، هيكلته الدولة، باعتبارها الجهاز المحمي من كل المخاطر الخارجية.

رغم ذلك فقد عبر نسيبا عن الرفض بداخل أجهزة الدولة نفسها و لو في شكل حيرة وانشغالات عن مصير المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومستقبل

الطاقات العمالية، باعتبار أن الخوصصة " عقيدة مبهمة في يومنا، لأن الواقع لم يجسد لنا بعد علميا بأن التغيير في شكل ملكية الأصول، تؤدي إلى التغيير في طبيعة الفعالية، والأهداف المحددة و الواضحة المعالم حينئذ سيواجه الاقتصاد الوطني أخطار الفشل وانعكاسات خطيرة⁽⁵⁾ .

على هذا الأساس حكم بعض الباحثين على أن تجارب المجتمعات الشرقية توحى لنا بوهم تخلي دور الدولة عن القضايا الاقتصادية، فقد يمثل الصراع العمومي بحق في اقتصاديات المرحلة الانتقالية سواء في بلدان أوروبا الشرقية أو الوسطى، مركزا أساسيا باعتباره إستراتيجية اقتصادية بديلة، سابقة لبداية سنوات المرحلة الانتقالية في الشرق والتي تركز على التدخل الضعيف للدولة وتنفيذ الخوصصة مهما كلف الثمن و لو على حساب تكاليف اجتماعية مكلفة و غير مطابقة بإهمال إمكانيات قطاع عمومي متجدد⁽⁶⁾ .

لم يعد الإصرار على خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية من المحرمات في الجزائر بل أصبح تداول خطاباتها أمرا طبيعيا في دوائر صناع القرار الاقتصادي السياسي الوطني، وقد احتواها وأقرها التشريع الجزائري وخاصة في مضمون قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وتم الإجماع في المجلس التشريعي الإنتقالي (CNT) على التنازل عن أصول المؤسسات العمومية، وتقنينه في قانون 23 جويلية 1995⁽⁷⁾ .

بخوصصة كل الأنشطة التي يمكن خوصصتها، والتي تغطي جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني⁽⁸⁾ .

وقد أثار النص القانوني مخاوف كثيرا من العمال، عن مصيرهم ومستقبلهم المهني والصناعي في المؤسسات الاقتصادية العمومية - المفلسة - رغم أن المشرع الجزائري سهل من إجراءات التعويض المتعددة⁽⁹⁾ .

والأكثر من ذلك لم يفرض على صاحب العمل الاحتفاظ بنفس النشاط لمدة خمسة سنوات وبالمقابل، يمكن للسلطة العمومية من التفاوض على وضعية

الفائض العمالي الذي يسود معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية. لذا فقد ألزم القانون بالأوامر⁽¹⁰⁾.

إجبار حركة الحكومة الجزائرية على التقيد المزدوج بأمرين أولهما: يجب أن يكون الهدف من الخوصصة هو إعادة إدماج أو تحديث المؤسسة، مع ضرورة الاحتفاظ بالنشاط على الأقل لمدة خمسة سنوات. وثانيهما لا يسمح بإجراء الخوصصة إلا إذا تم الاحتفاظ بمناصب العمل كلياً أو جزئياً.

ويكمن الهدف من وراء ذلك في الإسراع في وثيرة ديناميكية بيع المؤسسات العمومية دون إحراج العمال، وإثارة شعورهم بالنتائج الاجتماعية القاسية، وربما تحفيزهم على شراء الوحدات بأنفسهم.

والواقع نعتبر بأن الخوصصة هي أعلى درجة لمستوى الهيكلية، إذ بفضلها حددت الإجراءات المفاهيمية والعملية للفرقة بينهما حينما أصدرت الوصايا والمتمثلة في وزارة إعادة الهيكلة مقررته⁽¹¹⁾.

حددت في مضمونها توجهات إعادة الهيكلة، وعلى هذا الأساس فقد اعترف الخطاب الرسمي على كون الخوصصة هي بمثابة أحد أهداف إعادة الهيكلة، ويستند نموذج على إعادة تركيز المؤسسة الاقتصادية العمومية على وظيفتها القاعدية و تفرغها بالضرورة إلى وحدات إنتاجية متخصصة، و وجوب تماثل المصانع مع أنشطتها.

وفي الجوهر مهد إلى خوصصة المؤسسات الاقتصادية بتفريغ الأنشطة الفرعية الثانوية بالاعتماد على الأنشطة الأساسية خاصة التي تحقق الفعالية المطلوبة وتضيفها إلى وحدات ذات مردودية ضعيفة و وحدات ذات مردودية مقبولة و وحدات عاجزة، و هذا التصنيف المنطقي لأنه يعتمد على مؤشرات فعالية المؤسسة بكونها مؤسسة منتجة و ناجحة، أو مؤسسة عاجزة عن الإنتاج و فاشلة، و يتطلب البحث عن آليات إعادة بعثها من جديد في السوق.

ميكانزمات عملية للخروج من المأزق:

ومن أجل بلوغ الأهداف المسطرة للمؤسسة فقد حدد قانون تسيير رؤوس أموال سلع الدولة⁽¹²⁾، وشكلت الإجراءات العملية الآتية:

لقد نتج في كثير من الحالات عن التمركز أو التوطن الجغرافي الشاسع للمؤسسات العمومية الاقتصادية بعدها عن مكان تواجد الموارد الأولية مما أدى إلى الزيادة في تكلفة السلع والخدمات وهذا ما لم يمكنها من تصريفها في السوق نظرا لأسعارها الباهظة السعر مقارنة مع السلع الأخرى لمؤسسات مماثلة تراعي هذا الجانب أهمية قصوى.

عموما فإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي الكلي خاصة بعد التحولات الجذرية التي رافقت تطور حياة المؤسسة العمومية والقيود الإجبارية التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي⁽¹³⁾.

والبنك العالمي لوجوب تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار ، وإعادة ضبط الصرامة في التسيير الذي صاحبه تسريح كلي أو تقليص مستمر في عدد العاملين مع الاحتفاظ ببعضهم من أجل بلوغ فعالية المؤسسات المنتجة بالإضافة إلى التخفيض في عجز الميزانية عن طريق وضع سياسة نقدية ومالية محكمة أثرت كلها على أوضاع هذه المؤسسات.

لقد تطلب عمليا اتفاق الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي الإسراع في التطبيق الآني لما يأتي:

✓ تحرير الأسعار كليا وتحرير التجارة الخارجية.

✓ تقليص من ميزانية الدولة.

✓ التسريح المكثف للعمال.

✓ توقيف الزيادات في الأجور.

لقد شكلت هذه الإجراءات العملية في الواقع محاولة نحو التوجه الليبرالي الاقتصادي بهدف ابتعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية الوطنية. ولا شك أن الوضع الاقتصادي الوطني لا يمكن عزله عن الإصلاحات السياسية الجذرية المتسارعة التي شهدتها بداية التسعينيات رغم اختلاف وتعقيد محاولة التقارب بين المنطق الاقتصادي والمنطق السياسي المتناقضين، فقد أثبتت لنا التجربة بأنها محدودة الأفق، لذا فإن إعادة التجربة يجب أن تراعي التطلعات الاجتماعية ومفاضلتها عن الديمقراطية السياسية لأن جماعة الإصلاحيين كان يحذوهم هدفان أولهما، هو محاولة تقييد تأثير الجماعات الضاغطة و زبونية السلطة السياسية المعارضة للإصلاحات الاقتصادية، وثانيهما الانفتاح الديمقراطي كشكل من أشكال تنازل السلطة السياسية للمجتمع مقابل تخلي الدولة عن بعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة الأنشطة الاجتماعية.

فالديمقراطية تعوض في مستوى بعض الشرائح الاجتماعية خاصة الشرائح المتوسطة إذ تضيع أو تقلص بعض الامتيازات الاجتماعية أو بعض الحماية أو ضمانات الدولة لأن الليبرالية السياسية لا تعبر في تصورات منتجها كعملية تمكن التعبير عن التناقضات السوسيو-اقتصادية السياسية والثقافية المتخذة منذ ثلاثين سنة، فهي قبل كل شيء طريقة تهدف إلى الاعتراف بانسياب الدولة عن الطلبات الاجتماعية⁽¹⁴⁾.

لقد مثل بالفعل انسحاب الدولة تعويضا لإعادة إنتاج سلطتها باهتمامها أكثر بالنسق الاقتصادي لتعزيز هيمنتها بدل اتجاهها نحو الاهتمام بالفعالية لمواجهة العقلانية الاقتصادية الرأسمالية وإمكانيتها وربما بدل الاهتمام أكثر من ذلك برفض الديناميكية، والمبادرات والإبداع وخشيتها من قوة التصدعات الاجتماعية وعلى هذا الأساس فقد سعت إلى المحافظة على استقرار الأوضاع، ناهيك بأن الليبرالية الاقتصادية تزعج كثيرا أصحاب المصالح والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المحليين وعلاقتهم بالخارج.

ويمكن الاستنكار بأن كثيرا من المصالح الصناعية والتجارية والمالية الدولية نسجت قنوات علائقية مختلفة قائمة على امتيازات خاصة مع المؤسسات العمومية الجزائرية بمنحها أسواق مرجحة مع غياب المنافسة وإقامة مفاوضات شكلية، وضمن الدفع (المالي) من قبل الدولة... الخ، على هذا الأساس تم تغييب فعالية المؤسسات العمومية والتحكم في التجارة الخارجية وإدماج المنافسة الدولية بسبب العلاقات المصلحية والإمتهانية على حساب العاملين نظرا لمكانتهم المهمشة في صنع القرار الاقتصادي الوطني.

ويمكننا تحديد معنى عملية الخصخصة بأنها عبارة عن انتقال ملكية وسائل الإنتاج إلى القطاع الخاص ففي هذه الحالة نصطلح عليها خصخصة كاملة حقيقية، أما تنازل القطاع العمومي عن تسيير هذه الوسائل لصالح القطاع الخاص ففي هذه الحالة تصبح الخصخصة شكلية أو غير كاملة، وتسمى الأولى خصخصة الملكية، أما الثانية فتسمى خصخصة التسيير. والخصخصة لا تعني أن تتخلى الدولة عن جميع مؤسساتها، بل أنها لا تمس سوى المؤسسات التي تعاني من أزمات حادة ولا تؤثر على دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد فهناك بعض المؤسسات العمومية التي لا يمكن إطلاقا التنازل عنها كليا أو جزئيا لأهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

لقد حدد القانون الجزائري المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية لسنة 1995 مفهوما دقيقا للخصخصة إذ تعني القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد:

✓ في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحويل التسيير وممارسته وفقا لشروطه⁽¹⁵⁾.

ويبقى خيار الخصخصة مرتبطا في تصورنا بجملة من الأسباب التي يمكننا تحديدها كما يأتي:

✓ اعتبار المؤسسات الخاصة من خلال ميكانيزماتها المرنة في التسيير وكذا التأقلم المعرفي والمالي.

✓ الخصوصية من خلال المصادر التي تملكها تمثل مصدرا للتراكم الصافي لتحويل وتنشيط الاقتصاد لأجل تجنب التحولات غير القانونية لهذه المصادر المستخلصة من البيع من خلال القنوات التقليدية للفوائد.

✓ أن البنيات التابعة للدولة صارمة على الرغم من النية الحسنة.

❖ الأسباب الداخلية والخارجية لمسار الخصوصية:

بناء على المعطيات الأنفة الذكر فقد أخذ مسار الخصوصية اتجاهها جذريا في تحويل المؤسسة العمومية الجزائرية (القابلة للخصوصية طبعا) بناء على أسباب مختلفة منها الأسباب الداخلية التي تجسدت فيما يأتي:

✓ فشل القطاع العمومي.

✓ ضعف الإنتاجية.

✓ غياب المنافسة.

✓ اللامعادلة الاجتماعية.

✓ احتكار القطاع الحكومي.

✓ الرؤى الاقتصادية الضيقة للدولة.

وضعية الاقتصاد الوطني الذي عرف تدهورا كبيرا خاصة بعد الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط، مما زاد من تقليص الميزانية بالعملة الصعبة ما بين سنتي 1988 و1995.

بينما تعود الأسباب الخارجية إلى المشكلة التي ظهرت إزاء التدهور وفشل الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الموجودة منها والمتمثلة في أزمة

المديونية، وبناء على الاختلالات التي عرفها القطاع الصناعي الوطني وتنمية قطاعية غير متكاملة بل ومفقودة الحلقات كان الالتزام الاقتصادي السياسي لأصحاب القرار وصناعته مقرونا بجمتية تبني خيار المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية الخاصة بإدارة الجدولة حيث شرع في إعادة الهيكلة⁽¹⁶⁾ رسميا مع هذه المؤسسات.

نعتقد بأن فرض نظرة لإصلاح وضع المؤسسات العمومية الاقتصادية والاستجابة إلى شروط التنظيم والتسيير الفعال بدءا من نظام التسيير وصولا إلى نظام صناديق المساهمة لم يؤد سوى إلى تفكك قوة تلك المؤسسات ، وقد أدى ذلك إلى جوانب إيجابية تجسدت خاصة في التقرب أكثر من عملية التخصيص من أجل فعالية المؤسسة والتحكم في النظام المالي والمحاسبي ، فضلا عن جوانب سلبية مهدت إلى الخوصصة أكثر فأكثر نتيجة تشتيت جهود المؤسسة العمومية الاقتصادية وتقليص دورها في التنمية وإبعادها عن قدرة المنافسة على المستوى العالمي.

والحقيقة أن المؤسسات العمومية الاقتصادية لم تخلق الثروة، وبالتالي فإن مساهمتها في وثبة التنمية الوطنية كان محدودا وضيقا عدا تمركز تسييرها في جهاز إداري وضغط أصحاب المصالح والنفوذ في توجيهها بما يكرس تبعيتها إلى مركز القرار وبذلك ضبط إعادة إنتاج اللافعالية المتناقضة مع المنطق الدولي الراهن. وعليه فقد تم اختزال مناصب العمل بحجة التصحيح الهيكلي مدعمين رفع البطالة لما يعادل 250,000 عاملا⁽¹⁷⁾.

لقد دلت كل مؤشرات المجلس الاقتصادي الوطني (CNES)⁽¹⁸⁾ على أن واقع المؤسسات العمومية الاقتصادية لم يدفع إلى التجديد في رأس المال المنتج والحد من التدهور المتزايد في الدائرة الاجتماعية التي ازدادت تفاقما، مؤكدا أن الركود الاقتصادي وندرة التمويل العمومي والاستقطاب السريع للمداخل زادت في خفض القدرة الشرائية. مما دل بأن المؤسسات العمومية الاقتصادية كانت في حالة اللافعالية أو أن نسق الفعالية مغلقا ومتأزما نتيجة الإختلالات الفرعية

الداخلية والخارجية للتنظيم والتسيير، لذا أصبح الميل نحو بديل نظامي اقتصادي شامل قائم على تحويل الملكية واقعا إستراتيجيا، بل واقعا تطلب تغييرات هيكلية في العمق مع تحديد علاقات تعاقدية تشمل علاقات الدولة بالمؤسسة.

ويمكننا تحديد المساهمة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي في القيمة المضافة بحسب فروع النشاط الذي يمارسه، بهدف إدراك مستويات الفعالية المحققة أو غير المحققة وفق للجدول الآتي:

الجدول رقم (01) : مساهمة المؤسسات الخاصة والعمومية في القيمة المضافة بحسب فروع النشاط لسنة 1998.

الشكل القانوني للمؤسسات				فروع النشاط الاقتصادي
النسبة (%)	عمومية	النسبة (%)	خاصة	
01.16	11 137.7	31.27	368 524.5	التجاري
59.82	610 121.5	02.38	28 100	المحروقات
09.30	94 886.2	14.46	170 525.9	البناء و الأشغال العمومية
00.08	856.9	26.33	310 391	الفلاحة
06.45	65 791	11.49	135 514.2	النقل و المواصلات
23.17	2 363 907	14.03	165 429.4	نشاطات اقتصادية أخرى

100	1 018 884	100	117 848 5	المجموع
-----	-----------	-----	-----------	---------

الوحدة : مليون دينار جزائري.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ما بين سنتي 1994 و 1998، العدد 293 ديسمبر 1999.

يتضح لنا من الجدول بأن فعالية أو الترشيد الاقتصادي للمؤسسات الخاصة ارتبطت بأربعة نشاطات أساسية وهي:

النشاط التجاري الذي يمثل نسبة (31.27 %) و نشاط البناء و الأشغال العمومية بنسبة (14.46 %) والنشاط الفلاحي بنسبة (26.33 %) و كذا نشاط النقل و المواصلات بنسبة (11.49 %)، و يمثل مجموع هذه النشاطات نسبة (84 %) من مجموع القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الخاصة و التي تبلغ 33335 مؤسسة خاصة وطنية، أي ما يعادل نسبة (57 %) من المجموع العام، في حين لا تساهم بقية المؤسسات الخاصة التي يتهيكّل نشاطها الاقتصادي في ثمانية عشر فرع مختلف. و التي تبلغ 25549 مؤسسة خاصة أي ما يعادل نسبة (43 %) من المجموع، مع العلم أنها لم تسهم إلا بنسبة (16 %) من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الخاص سنة 1998.

إن فعالية أداء مؤسسات القطاع الخاص ارتبط بمدى توسيع بنية تهيكّلها في المجال الاقتصادي المنتج خاصة عن طريق تدعيم إنجازها لاستثمارات جديدة ومكثفة في مستويات قطاعية متنوعة ومتكاملة.

وفضلا عن ذلك فإن فعالية الأداء أيضا لنفس هذه المؤسسات ارتبط بمدى إسهامها في زيادة القيم المضافة المنشأة للرأس المال الوطني عن طريق ترشيد التسيير المحكم لتكنولوجيتها وأموالها ومواردها البشرية وخبيرها العلمية ... الخ. وقد اتضح لنا من تفاصيل القراءة الإحصائية السابقة لمعطيات فروع النشاطات الاقتصادية للقطاع الخاص ما بين سنتي 1994 و 1999⁽¹⁹⁾.

هو ضعف مساهمته في خلق القيمة المضافة ففي قطاع الصناعة الغذائية قدرت نسبته (04 %) وصناعة النسيج نسبة (0.55%) وصناعة الخشب والفلين والورق نسبة (0.26%) وصناعة الجلود والأحذية نسبة (0.10%) وربما نفسر هذا الضعف بقلة تركيز المالك الخاص على الاستثمار الكلي بداخل هذه الصناعات المختلفة و توجهه بخاصة إلى تفضيل النشاطات التجارية.

والجدير بالذكر أن ضعف مساهمة القطاع الخاص في المحروقات الذي قدر بنسبة (02%) مقارنة بباقي القطاعات الصناعية الأخرى ، ارتبط ذلك الضعف بسبب احتكار القطاع العمومي الشامل للمحروقات باعتباره القطاع الذي تم تصنيفه ضمن الصناعات الإستراتيجية والحيوية للاقتصاد الوطني.

كما تخفي المساهمة الهامة للقطاع الخاص في خلق القيمة المضافة على المستوى الوطني مقارنة بالقطاع العمومي بعض الحقائق المتعلقة بالحجم الفعلي لهذا الأخير، ومدى تأثير ذلك على القطاع الخاص الوطني. إذ ساهم قطاع المحروقات بقيمة قدرها 610121,5 مليون دينار جزائري في القيمة المضافة الإجمالية على المستوى الوطني، وهو ما يكافئ مساهمة كل نشاطات فروع البناء والأشغال العمومية و الفلاحة و النقل و المواصلات التابعة للقطاع الخاص، والتي قدرت بـ 616431,1 مليون دينار جزائري في نفس السنة، والتي مثلت نسبة (52 %) من مجموع القيمة المضافة للمؤسسات الخاصة على المستوى الوطني.

ونستنتج بالإضافة إلى ما سبق بأن مساهمة ما يقارب 16239 مؤسسة خاصة تنتمي إلى قطاعات البناء و النقل و المواصلات و الفلاحة تعادل القيمة التي تساهم بها أربعة مؤسسات عمومية تنتمي إلى نشاط المحروقات، لذا يظهر الحجم الذي يمثله قطاع المحروقات مقارنة مع قدرات وطاقات القطاع الخاص مما تطلب أهمية إدخال إصلاحات اقتصادية إستراتيجية تهدف إلى تحرير قطاع المحروقات مع

ضرورة إشراك الرأس المال الخاص الوطني و الأجنبي من أجل المحافظة على ضمان تطور القطاع الخاص و تشجيعه أكثر في خلق الثروة.

مع العلم أن مساهمة 68 مؤسسة خاصة في قطاع المحروقات بلغت 28100 مليون دينار جزائري من القيمة المضافة التي إنتجها القطاع الخاص سنة 1998 و هو ما يتجاوز مساهمة نفس القطاع في أنشطة الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الالكترونية بمقدار 2461.8 مليون دينار جزائري في نفس السنة و بما يعادل 2483 مؤسسة خاصة.

عموما نستطيع استخلاص أن مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي قد اتسم بأقل ديناميكية في فروع النشاطات الاقتصادية التي تنتمي إلى القطاع الأول لكونه لم يشهد إصلاحات جذرية كالتالي أدرجت في القطاعين الصناعي و الخدماتي منذ سنة 2000، بالإضافة إلى انحصار النشاطات الأقل فعالية في بعض فروع النشاطات الصناعية التي لا تزال هشّة في توفير بيئة صناعية استثمارية جذابة لرؤوس أموال القطاع الخاص، وقادرة على توفير مناصب الشغل والمحافظة على استقرارها، وهذا لا يثبت أيضا بأن القطاع العمومي هو الوحيد الذي يستطيع خلق القيم المضافة أو القطاع الوحيد الذي تمكن مساهمة مؤسساته في مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية من خلق الثروة، إذ لم تتحقق فعاليتها إلا قطاع المحروقات الذي شكل لوحده نسبة (60%) من المجموع العام مقارنة بباقي فروع النشاط الاقتصادي العمومي والتي شكلت نسبتها (39%) من لمجموع العام، وهي نسبة ضعيفة في تحقيق تراكم رأس المال الوطني نظرا لأسباب داخلية وخارجية مرت بها المؤسسات الصناعية العمومية.

فإذا كان التوجه نحو الخصوصية أمرا بديهيا فيجب إعادة النظر في وظيفة الدولة بل في تغيير وظيفة الدولة التي لن تحدد وفق علاقات فوقية، بل وفق علاقات تعاقدية تبعد نمط التسيير القديم المرتكز على الأوامر والتعليمات من

أعلى هرم السلطة، بل أن وظيفة الدولة تنحصر في المراقبة وضبط حركية الاقتصاد دون التدخل مباشرة في تسييره ، فهي وظيفة تنظيمية لا غير.

وفي ظل غياب أية حصيلة جديدة وعقلانية عن عملية الخوصصة لاسيما بعد حل المجلس الوطني للخوصصة فإن برنامج الخوصصة المسطر من قبل أصحاب القرار السياسي الاقتصادي الوطني⁽²⁰⁾.

شمل كثيرا من المؤسسات العمومية العامة، وعلى عكس ذلك فإن الكفاءة والفعالية الاقتصادية يكمنان في الملكية الخاصة التي تحقق نموا اقتصاديا ورفاهية اجتماعية، و يمكن للباحث تشخيص تلك القناعات والمبررات ضمن قناعات ومبررات ، فرضها المحيط الداخلي،

مبررات التحول من القطاع العمومي الى القطاع الخاص:

إذ يمكننا حصرها فيما يأتي:

✓ عجز ميزانية الدولة: إن المردودية الضعيفة التي أفرزها واقع المؤسسات العمومية الاقتصادية حتم على الدولة التدخل المباشر لتقديم في كل مرة إعانات مالية ، بسبب تبني الدولة لسياسة دعم المنتج والمستهلك مما أثر على توازنها المالية بل الاحتكام إلى قانون العرض والطلب.

فقد بلغت ديون الجزائر الخارجية (31.5) مليار دولار سنة 1999، وخدمة الديون استقطعت نسبة (43.4%) من تكاليف الصادرات، أي ما يعادل 4 مليار دولار، ولم تكن وضعيتها مريحة مقارنة بسنة 1994 التي قررت فيها الجزائر إنهاء تسديد الديون، إذ واجهت انخفاضاً في عملات الخام، وأصبحت عاجزة عن التقيد بالتزاماتها (...). ومنذ سنة 2000 تجاوزت خدمة الديون نسبة (65%) خاصة في مستوى الإيرادات الخارجية وأصبح البرميل الذي يعادل 14 دولارا يساعد الجزائر على التجاوز من جديد إعادة الهيكلة⁽²¹⁾.

وهذا ما يبرر الانعكاسات المالية على صحة نشاط المؤسسات الاقتصادية العمومية التي حكم على بعضها بالبقاء والمحافظة على بعض عمالها، و بعض المؤسسات الأخرى فرض عليها الإغلاق وتسريح العمال نهائيا.

✓ الالفاعالية الاقتصادية: الناتجة خاصة عن التدني في مستويات الربحية لمعظم المؤسسات الصناعية العمومية أنتجت صعوبات وعوائق في:

✓ تدهور الوضع الاقتصادي: الخاص بحالة المؤسسات الصناعية العمومية نظرا لغياب المنافسة وكذا تدخل الدولة واحتكارها للسوق، إذ قضي على المبادرات المنتجة الفردية التي قد يكتسبها مخزون المورد البشري مما أدى إلى عدم نجاحتها، بالإضافة إلى انعدام مرونة أجهزة مراقبة تسيير مختلف حلقات عمليات المؤسسات العمومية الاقتصادية نتيجة ثقل وتعقيد الهياكل الإدارية، وتعدد مستويات التدخل وعدم جدواها في كثير من الحالات وأخيرا تفشي ظاهرة البيروقراطية ، ليس على النمط الفيبري، التي شكلت أكبر عائق في تحقيق وثبة تنموية وطنية مستقلة نظرا لهدر الإمكانيات الفردية والجماعية والتضييق على استغلال الموارد وترشيد استعمالها.

-المستوى الثاني: خاص بقناعات و بميزات، فرضها المحيط الخارجي، ويمكننا أيضا حصرها كما يأتي :

✓ فشل النظام الاشتراكي: شكل فشل أسلوب الإنتاج الاشتراكي سابقا من تحقيق الفعالية وشروطها في تنظيم وتسيير علاقات الإنتاج في المؤسسات الصناعية العمومية وكذا انهيار المعسكر الشرقي، أحد أهم القناعات والمبررات التي تشكلت على أساس العامل الخارجي المؤثر في حتمية النظام الاقتصادي الداخلي، وبالتالي تنامي الاتجاه أكثر نحو خصوصية القطاعات الصناعية وغيرها في المجتمع.

✓ المؤسسات المالية العالمية والخصوصية: تؤثر المنظمات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على البلدان النامية ، كونها تشرف تمويلا على معظم مشاريعها الاقتصادية الكبرى، وبالمقابل تمارس عليها ضغوطات واسعة ، وتقيّد توجهاتها السياسية أيضا إذ تدافع هذه المنظمات المالية العالمية على اعتماد المؤسسات القابلة للخصوصية رغم كونها ظلت رهينة عوامل عديدة على مستوى الداخلي منها صعوبة عملية خصوصية المؤسسات التي تعاني إجمالا من إختلالات عضوية ومالية كحالة العجز في الخزينة والميزانية والإختلالات في الأصول والعجز في التسيير. كما إرتبطت هذه المؤسسات بمحيط اقتصادي عام بطيء التغيير و لم ينال بعد ثقة المستثمر الأجنبي وبقيت العملية إلى حاجة ماسة إلى دعم الاستثمار الخارجي والأجنبي المباشر، وهو ما لحت إليه مقررات المجلس الوطني لمساهمات الدولة حين تطرقت للمشاكل التي عانت منها شركة ألفاسيد التي هددها الإفلاس.

وبغض النظر عن الحصيلة الضعيفة الخاصة بالتائج المنتظرة من نجاعة وفعالية تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية التي لم تبلغ الأهداف المرجية والتنافسية فقد أثار مشروع قانون الخصوصية تحفظات واسعة بخصوص المساهمة والمشاركة وحصص الأصوات في المؤسسات غير المعنية بالخصوصية والذي تجاوز الثلثين (2/3) إلا أن الترسنة القانونية والتشريعية الجديدة التي وضعها المشرع الجزائري حاولت تقديم أقصى الضمانات أمام المستثمر لأن الأمر تعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التي أقرت بإنشاء هيئات مرنة بدلا من مجلس الوطني لمساهمات الدولة، وإلغاء الشركات القابضة لضمان استقلالية المؤسسات العمومية في مجال التسيير، وتحديد صلاحيات مجلس الإدارة ومحافظ المحاسبة والهيئات المسيرة الأخرى بما يتطابق مع القواعد القانونية ونصوص القانون التجاري فيما يحدد الأمر المتعلق بالخصوصية (أي وكالة الخصوصية ومجلس مراقبة عمليات الخصوصية).

إذ لم يتم اللجوء إلى الحصول على موافقة وزارة المساهمة سوى في عمليات فتح رأس المال الذي تجاوز نسبة (50%) فيما تعهد المؤسسات التي يتم التنازل عنها بالكامل أي بنسبة (100%) لوكالة الخوصصة التي أنشئت في محاولة استقطاب المستثمرين المهتمين بشراء المؤسسات.

الخاتمة:

الحقيقة أن المؤسسات العمومية الاقتصادية لم تخلق الثروة، وبالتالي فإن مساهمتها في وثبة التنمية الوطنية كان محدودا وضيقا عدا تركز تسييرها في جهاز إداري وضغط أصحاب المصالح والنفوذ في توجيهها بما يكرس تبعيتها إلى مركز القرار وبذلك ضبط إعادة إنتاج الالفاعلية المتناقضة مع المنطق الدولي الراهن.

❖ هوامش البحث

(1) Benissad (M.E.H.): **Algérie restructuration et réforme conomique**(1979-1993), OPU, Alger, p189.

(2) Bouzidi (A.), « La privatisation des entreprises publiques industrielles en Algérie », revue, Reflets Et perspectives de la vie économique, tome XXXII, déc. Alger, 1993, p455.

(3) يؤكد لنا عبد المجيد بوزيدي في نفس المرجع السابق في الصفحة 174 بأن قبل مباشرة تنفيذ الاتفاقية "ففي أكتوبر 1991 تم التأكيد على تاريخ نهائي لاتفاقية قرض معتمدة على إصلاح جبائي و تسعيري ، وحددتها كشرط للتفاوض (بعده شهور قبل ذلك) و بإجبار فتح عن طريق القناة التشريعية إمكانية خصصة رأس مال مؤسسات الدولة. و رفض هذا الشرط من قبل وزارة الاقتصاد، و بعد ذلك لم تعد الخصخصة من المحرمات (Tabou)، و اتخذت كقرار في المستقبل للاقتصاد الجزائري، لا ينفذ إلا في ظل حكومة منتخبة وذات قاعدة اجتماعية".

(4) Ghiles (F.), **L'armée a-t-elle une politique économique ?** Chronique de douze années de compromis incertains, in Pouvoirs. Revue Française d'Etudes constitutionnelles et Politiques, n° 86, Seuil, Paris, 1998, pp85-106.

(5) CNES, Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, 12^{ième} Session plénière, novembre 1998, Alger, p60.

(6) Andreff (W.) : **Le Secteur public à l'est : Restructuration industrielle et financière**, l'Harmattan, Paris, 1995, p236.

(7) Le nouvel accord de facilité de financement élargie (FFE) signé entre le gouvernement de Mokdad Sifi et le FMI daté de mai 1995.

(8) L' Ordonnance n° 95-22 du 26 août 1995.

(9) L' Ordonnance n° 97-12 du 19 mars 1997, et décret n° 97-329 du 10 septembre 1997.

(10) L' Ordonnance n° 95-22 du 26 août 1995, Article 4.

(11) أنظر مقرر رقم 17 مارس 1996.

- (12) Ordonnance n° 95-25 du 25 septembre 1995- l'article 24 stipule que «Le patrimoine des entreprises publiques est cessible et aliénable ».
- (13) خاصة بعد إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي (stand-by) بتاريخ 1991 /06 /03 تمتد على فترة 10 أشهر (إلى غاية 1992 /03 /31).
- (14) Lakehal (M.) :**L'Algérie de l'indépendance à d'urgence**, L'Harmattan, Paris,1992,p239.
- (15) أنظر في هذا الشأن الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية.
- (16) شرع في إعادة الهيكلة رسميا في 31 ديسمبر 1993.
- (17) Bennoune (M.),**Esquisse d'une anthropologie de l'Algérie politique**, Illustre par, une stratégie algérienne de sortie de la crise (Acceptée, puis abandonnée par un pouvoir inapte), Ed.Marinnor, Alger, 1998, p208.
- (18) يمكن الإطلاع في هذا الشأن على ما ورد من إحصائيات غنية بالأرقام الدالة عن وضعيات قطاعات اقتصادية مختلفة الأنشطة من سنة 1993 إلى غاية سنة 1999 (مع افتقادها للتحليلات الأكثر دقة و انتقاد).
- (19) وهي معطيات إحصائية متعددة ، لم ندجها في الجدول رقم (20) نظرا لشدة تفاصيلها لذا اكتفينا باستخلاص ما يهمنا في هذا الجزء من التحليل فقط.
- أنظر ما ورد في مسألة خصوصية المؤسسة كليا في الدراسة القيمة لـ :
- (20) Sadi (N-D.),**La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, modalités et enjeux**, OPU, Alger, 2005, Chapitre5, p 392.
- (21) Stora (B.) et Ellyas (A.) ,**Les 100 portes du Maghreb. L'Algérie, Le Maroc, La Tunisie, Trois singulières pour allier islam et modernité**, Les Editions de l'Atelier-Editions ouvrières,Paris,1999, pp136-137.